

"يعامل جميع المحرومين من
حريتهم معاملة إنسانية، تحترم
الكرامة الأصيلة في الشخص
الإنساني."

- المادة 10 من العهد الدولي
الخاص بالحقوق المدنية
والسياسية

المقترح التوجيهي الثالث

مقترحات توجيهية

حول إصلاح المؤسسات السجنية

مقترحات توجيهية حول إصلاح المؤسسات السجنية

هذا هو المقترح التوجيهي الأول ضمن
سلسلة تهدف إلى تقديم الدعم العملي
للقائمين على صياغة وتنفيذ المشاريع
الرامية إلى إصلاح المؤسسات السجنية.
وجميع هذه المقترحات التوجيهية :

- تنطلق من المرجعيات الدولية المتعلقة
بحقوق الإنسان؛
- تتلاءم مع بيئات ثقافية وسياسية
متنوعة.
- تقترح حلولاً قابلة للتطبيق المستدام في
ظروف سوسيو اقتصادية متنوعة ولا
تنطوي على زيادة مهمة في الموارد.
- تراعي الحقائق المتعلقة بتسيير
المؤسسات السجنية.

تم إعداد هذه الوثائق التوجيهية المتعلقة
بكيفية إنجاز مشاريع الإصلاح السجني
بدعم من وزارة الخارجية البريطانية

كينغز
توليج
لنن
المركز الدولي
للدراستات السجنية

ملخص

- تقييم نتائج الإصلاح السجني في ما يتعلق بحقوق الإنسان أكثر من
أن يكون مجرد توثيق للعمليات المنجزة.
- قد يكون من الصعب إثبات نجاح عملية من العمليات عبر جرد
الأسباب والنتائج، غير أنه يمكن صياغة إطار تقييمي بالإستناد إلى
الشروط الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.
- يجب مراعاة التقارير المتعلقة بواقع المؤسسات السجنية، ومعاملة
السجناء عند قياس التغييرات الحاصلة في القوانين والمساطر
والمؤسسات.
- خلال إصلاح نظام جنائي بكامله، من شأن بعض التدابير أن تكون
مؤشرات على التقدم، مثل تخفيض عدد نزلاء المؤسسة السجنية،
وإعادة صياغة روح المنظومة السجنية، وفتح المؤسسات السجنية
للمجتمع المدني، ووضع آليات للمراقبة المستقلة.
- يمكن إنجاز دراسات للوقوف على التغيير الحاصل في أوضاع المؤسسات
السجنية، والمعاملة التي يتلقاها السجناء، وسلوك الموظفين.
- يمكن تقييم وقع بعض العناصر الخاصة، مثل اعتماد المراقبة
المستقلة أو التعاون مع منظمات المجتمع المدني المساندة.

صعوبة قياس نتائج الإصلاح السجني

قد يكون من الصعب قياس مستوى التغيرات المتعلقة باحترام حقوق الإنسان في المنظومات السجنية. فيمكن للتغيير الذي قد نعتبره إصلاحا سجنيا ألا يفضي إلى تحسين الظروف داخل سجن من السجون، في الحد من تقليص عدد الوفيات، الحد من تكرار المعاملة السيئة، وتخفيض عدد المعتقلين الأحداث كما لا يعني بالضرورة مزيدا من الحماية ضد الاستغلال الجنسي للنساء.

” أداء العدالة صعب التقييم”

Ramaswamy Sudarshan, Rule of Law and Access to Justice 2003¹

من السهل إيجاد مؤشرات بسيطة وموضوعية لقياس مستوى نجاح البرامج الهادفة إلى تحسين المحاصيل الزراعية أو معدلات الساكنة المستفيدة من التلقيح مقارنة مع البرامج الرامية إلى تقوية دور المجتمع المدني أو الرقي بمستوى احترام القانون وتطبيقه

Thomas Carothers, Aiding Democracy Abroad 1999²

لا يتطلب تقييم برنامج من البرامج في بعض الأحيان سوى الإخبار عن تشييد بناية واستغلالها، أو استفادة عدد معين من المسؤولين عن السجون من دورة تدريبية حول حقوق الإنسان وتسلمهم شهادة عن ذلك، أو إنجاز تقرير يحدد النواقص التي يعاني منها نظام معين واقتراح تدابير عملية، أو قضاء مجموعة من المسؤولين السامين عدة أسابيع في دائرة قضائية أخرى لملاحظة الطرق التي تعتمدها ودراسة نظامها. فمثل هذه التدخلات قد لا تؤدي بالضرورة إلى إحداث تغيير في سلوكيات موظفي السجون أو في نوعية المعاملة التي يتلقاها السجناء.

فقد يساهم تجديد البنايات أحيانا في تحسين ظروف السجناء وقد لا يكون الأمر كذلك في أحيان أخرى. فقد يكون العيش أسوأ في بناية جديدة ذات زنازن فردية وتطبيب شامل مما هو عليه الحال في جناح أو مرقد متقادم إذا كان السجناء يظلون محبوسين طوال اليوم في زنازن فردية ذات نوافذ صغيرة وكان الماء منعما بالمرافق الصحية الداخلية.

كما قد يؤدي تكوين موظفي السجون إلى نتائج غير منتظرة. فإذا تم مثلا تكوين موظفي السجون في مجال حقوق الإنسان في ظروف سيئة، فلن يفضي ذلك سوى إلى تعميق وعيهم بمحدودية حقوقهم، وبالتالي زيادة تعنتهم اتجاه السجناء.

” السؤال الأول: هل تقصدون أن الأشخاص الذين بترؤا رأس رهينة في الشهر الماضي يستحقون معاملة على أساس حقوق الإنسان؟”

مهما كتبنا فلن نستطيع وصف عنف الألفاظ الصادرة عن مدير سجن يقف الآن منتصبا بكل قامته. إنه يخاطبني بالتسمية الرسمية "دكتور" بينما يطرني بألفاظه المشينة ملء الحجرة

People_s Palace Productions, Staging Human Rights 2002³

قد نقرأ تقريراً للخبير زائر فنجد فضاءاً أو صعب التنفيذ لينتهي به المطاف في الرفوف. كما يمكن لزيارة يقوم بها مسؤولون من إدارة مؤسسة سجنية إلى دولة أخرى أن تتسبب في الخروج بتصور خاطئ مفاده أن السجناء في الدولة المضيفة أحسن حالا من المواطنين الأحرار في بلد الوفد الزائر.

” إن السجون في بريطانيا شبيهة بمنجعات البحر الأسود”

مسؤول سجن من أوكرانيا، تقرير 1999 عن مهمة المركز الدولي للدراسات السجنية

لا يمكن لتقييم النتائج مثل المباني الجديدة وساعات التكوين المخصصة للموظفين والقوانين المعدلة والحلقات الدراسية المنظمة، والزيارات الدراسية المنجزة أن يكون دليلاً على وجود جهود حثيثة لتحسين وضع النظم السجنية من حيث احترام حقوق الإنسان.

إن الجزم بحصول تغيير نحو الأفضل مجرد تغيير أحد الجوانب في نظام معين لا يخلو من المخاطر أيضاً. وعلى سبيل المثال، فإن تحسين جودة خدمات الشرطة قد يؤدي إلى ارتفاع معدلات الكشف عن الجريمة، حيث سيزداد عدد الموقوفين والمحكوم عليهم. مما سيفقد بلا شك إلى ارتفاع معدلات الاعتقال الاحتياطي. وبالتالي، فستعرف السجون المخصصة للاعتقال الاحتياطي مزيداً من الاكتظاظ مع ما يصاحب ذلك من مخاطر على صحة الأشخاص. وبنفس الشكل ستغرق المحاكم بالقضايا التي ستتطلب وقتاً طويلاً للبت فيها، مع تمديد مدة الاعتقال الاحتياطي. ومن ثمة فالتقييم يستدعي التركيز على وقع التغيير على باقي عناصر النظام، ومدى تحقق الغاية المتوخاة من المشروع.

تقييم المشاريع من أجل إصلاح مباشر

من الوارد أن لا تكون حكومة من الحكومات متحمسة للإصلاح السجني. وفي هذه الحالة، قد يتم دعم المشاريع بسبب سعيها إلى اعتماد رزنامة إصلاحية غير مباشرة، كأن يتم ذلك عبر التأثير على النقاش العام حول السجون، أو تغيير نظرة الناس تجاه السجون والسجناء بتوفير الأبحاث والمعلومات، أو بالعمل نحو تغيير القوانين. فمثل هذه المشاريع يمكن إنجازها من طرف المنظمات غير الحكومية وهيئات المحامين ومختلف مكونات المجتمع المدني.

قد يكون من الصعب قياس نتائج بعض هذه الأنشطة. فمن الممكن مثلاً أن تقوم هيئة أو هيئات متحالفة بحملات حثيثة لحماية حقوق السجناء، قبل أن يتم اعتماد قانون جديد يحمي حقوقهم بعد عشر سنوات من النضال، فتسارع العديد من الأطراف لتنسب لنفسها هذا الإنجاز مما يجعل من الصعب تحديد الجهة التي ساهمت في الإصلاح.

غالباً ما يسعى المسؤولون عن التقييم إلى تحليل الروابط بين مشروع منفرد والتغييرات

الحاصلة في الوضعية العامة لحقوق الإنسان. وهذه مهمة صعبة للغاية بسبب متغيرات أخرى.

OECD, Evaluation of programmes promoting participatory development and good governance 1997⁴

إمكانية تقييم التغيير الإيجابي

ومع ذلك، فالأنظمة السجنية تتغير، والتغييرات قابلة للتقييم والقياس. فبعد انهيار الاتحاد السوفياتي، تحسن مستوى تقييم معاملة جميع السجناء في دول الكتلة السوفياتية المنهارة والبالغ عددهم 1,3 مليون سجين. فمعظم دول ما كان يسمى بالاتحاد السوفياتي قد أخضعت نظمها السجنية لسلطة القانون، ومنحت السجناء حقوقهم الاجتماعية، وتخلت عن المساطر المهينة مثل حلق الرؤوس والعقوبات القاسية من قبيل وضع السجناء في زنازن مظلمة.

لقد عرفت العديد من بلدان العالم صعود حكومات مصممة على إصلاح السجون ووفقت إلى حد ما في مسعاها. ففي الشيلي على سبيل المثال لا الحصر تم إدراج إصلاح السجون في إطار الإصلاح الجدي والفرعي للنظام القضائي. وكأمثلة على التغييرات التي أتى بها برنامج الإصلاح السجني، نجد:

- مزيداً من مساطر الدخول الإنسانية، مع مطويات إرشادية تعطى لكل القادمين الجدد، وترتيبات لتمكين المعتقلين الجدد من الاتصال هاتفياً بأسرهم ومساطر أفضل في ما يخص التشخيص الطبي.
- تحسن العناية الصحية مع ما يشملها من تحسين نظافة الأغذية والفراش والنظافة وتوفير مزيد من مواد التنظيف.

• عناية طبية أفضل

• انخفاض عدد الزنازن المنعزلة.

• ارتفاع عدد السجناء الذين يتمكنون من العمل بأجرة أفضل، مع مزيد من التكوين وتوفير العمل للسجناء والسجينات الموجودين في وضعية صعبة.

• مزيدا من الحصص التعليمية والشراكات مع المكتبات المحلية.

• تحسن إعادة الإدماج الاجتماعي بفضل مشاركة الطلبة المتخصصين في العمل الاجتماعي.

• السماح للأطفال بزيارة آبائهم السجناء.

• تحسن مساطر التظلم والإرشادات الخاصة بالسجناء وحقوقهم القانونية.

• وحدة خاصة بالنساء الحوامل والمرضعات

• فصل السجناء الأحداث عن البالغين

من الممكن أن تتكرر المعاملة السيئة للسجناء بالشيلي، كما سيحضر العديد منهم بانعدام الحماية من بطش الأقوياء منهم. فلا يمكن معالجة جميع الأمراض بسرعة وبالشكل المطلوب، غير أن التغييرات الواردة أعلاه قابلة للتقييم وستساهم في قيام نظام سجنى يتمتع بمستوى أفضل من حيث احترام حقوق الإنسان.

موضوع التقييم

يجب أن يتم التقييم في إطار المرجعية الدولية لحقوق الإنسان. فالاستناد إلى هذه المرجعية كفيلا بضمان تقييم النتائج، ويعد هذا الأمر جزءا لا يتجزأ من أي نظام سجنى يعمل في بيئة أخلاقية تحتل المعاملة الحسنة للسجناء موقعا أساسية فيها. أما النتائج المتعلقة بالتدبير فتحتل مرتبة ثانوية رغم أهميتها.

يمكن لاستعمال ورقة مراقبة تعتمد الشروط الدولية السالفة الذكر، أن يكون إطار مفيدا عند الإقدام على تحديد مؤشرات كفيلا بقياس التغييرات الخاصة باحترام حقوق الإنسان في نظام سجنى معين.

الحق في الحياة

الوفيات خلال فترة الاعتقال، وعددها ومعدلاتها والترتيبات اللازمة في عين المكان لضمان توثيقها، والتحقيق المستقل بشأنها - استخلاص العبر منها، والتصدي للسلوكات الخارجة عن القانون- تفشي الأمراض المعدية مثل السل والسيدا والالتهاب الكبدي ومعدلات الوفاة.

منع التعذيب والمعاملة والعقوبة غير الإنسانية والمهينة

التقارير المنجزة من طرف الهيئات المحلية والدولية، وأسر السجناء، ووسائل الإعلام حول التعذيب أو المعاملة والعقوبة غير الإنسانية والمهينة (رغم أن عددا متزايدا من التقارير حول المعاملة السيئة قد تكتفي بالإشارة إلى أن النظام السجني أصبح أكثر انفتاحا وأن التظلمات التي كانت مغيبة في السابق صارت تصل إلى العالم الخارجي).

الحق في الحياة الأسرية

المعلومات المقدمة من طرف المصادر حكومية وغير الحكومية والوفود القنصلية الزائرة (التي تزور مواطنيها في السجن) حول عدد السجناء الذين تمت زيارتهم، وعدد الزيارات المسموح بها وظروفها ثم هل بإمكان الأطفال أن يزوروا آباءهم وأمهاتهم في السجن؟ وما مدى الاستفادة من الخدمات الهاتفية؟ ثم هل يتم حجز الرسائل بعد قراءتها؟ وهل يمكن للسجناء، بمن فيهم المعوزين، أن يبعثوا رسائلهم؟

المعاملة الإنسانية المبنية على احترام الكرامة المتأصلة في الشخص الإنساني

تعميم وثيقة تحدد أخلاقيات النظام على كافة الموظفين وحجم التكوين الذي يستفيد منه الموظفين في مجال حقوق الإنسان والتقارير المنجزة من طرف هيئات محلية ودولية، الوفود القنصلية الزائرة، وسائل الإعلام والأسر.

ضرورة معاملة السجناء من منطلق إعادة التأهيل ورد الاعتبار

المعلومات التي توفرها الحكومات والمنظمات غير الحكومية والوفود القنصلية الزائرة حول توفر التعليم والشغل والتواصل مع العالم الخارجي.

إصلاح نظام سجنى برمته

في حالة نظام سجنى يجري إصلاحه وملاءمته مع المعايير الإنسانية، يمكن اعتماد مؤشرات النجاح التالية:

• نسبة انخفاض ثابتة في عدد نزلاء السجون

• انخفاض مستوى اللجوء إلى الاعتقال الاحتياطي

• عقوبات جديدة تعتمد عقوبات حبسية أقل من حيث المدة والعدد.

• اعتماد المحاكم لتدابير بديلة يستحسنها الناس، على أن تكون الغاية منها استبدال العقوبات السجنية وليس زيادة عدد الأشخاص الخاضعين للعقوبة.

• تخفيض عدد المعتقلين الأحداث

• إخلاء السجون من ذوي الأمراض العقلية

• عدم اعتماد إجبارية اختبارات الكشف عن الإصابة بالسيدا وعدم التمييز ضد السجناء الحاملين لفيروس السيدا.

• إشراك القضاء بشكل أكثر في القرارات المتعلقة بالحرمان من الحرية

• فتح السجون لهيئات المجتمع المدني

• إدخال آليات مستقلة للمراقبة

• اعتماد آليات مستقلة في ما يخص التظلمات، مثل الهيئات المستقلة المكلفة بالنظر في تظلمات الأشخاص ضد الإدارة على غرار ما يجري العمل به في الدول الاسكندنافية (ombudsman).

تقييم التغيير في الوضع الداخلي للسجون

يمكن لتحسين الظروف المعيشية للسجناء أن يشكل خطوة مهمة نحو القضاء على المعاملة غير الإنسانية والمهينة داخل السجون. كما يمكن للمشاريع التي تتوخى تحسين الظروف المعيشية للسجناء أن تؤلف مجموعة من العوامل للحصول على صورة متكاملة للتأكد مما إذا كان التغيير حقيقيا أم لا. وفي ما يلي مجموعة من العوامل التي تبدو معقولة:

• حجم الزنازة أو المرقد

• عدد الأمتار المربعة المخصصة لكل سجين

• مدة المكوث في الزنازة أو المرقد (قد يكون صغر المساحة مقبولا إذا كان السجناء يودعون في الزنازة أو المرقد خلال الليل فقط)

• عدد السجناء في الزنازة أو المرقد (يمكن أن تدرج في التقييم طريقة اختيار السجناء الذين يتقاسمون نفس الزنازة أو المرقد ومدى مراعاة الانسجام وسلامة السجناء.)

• مساحة الأسرة مقارنة مع عدد السجناء

• هل هناك مرافق صحية وهل توجد بالزنازن أو المرقد؟ ومدى خضوعها للفحص الطبي إن كان الأمر كذلك؟

• مدى توفير المواد الصحية اللازمة للنساء؟

• ما مستوى حجم الإنارة الطبيعية المتوفرة؟ (تكتسي أهمية أكبر إذا كانت السجناء يقضون كل النهار وليس الليل وحده بالزنازة). ما مدى توفر الإنارة الكافية للقراءة؟

- توفير الحاجيات الأساسية مثل الأسرة والأغطية وملابس النوم
- انتظام الأكل وكميته وجودته
- درجة الحرارة (هل قارسة خريفا أو حارة في الصيف؟)

تقييم مستوى ممارسة السجناء لحقوقهم القانونية

- لكي تكون المنظومات السجنية منضبطة لمبادئ حقوق الإنسان، يتعين عليها أن تضمن للسجناء الحصول على الاستشارة القانونية والتعويضات عن الخروقات التي قد تمسهم. وفي ما يلي بعض المؤشرات التي يمكن اعتمادها في هذه الحالة :
- سرعة الحصول على خدمات المحامين بالنسبة للمعتقلين احتياطيا
- توفير المعلومات حول كيفية تقديم التظلمات وطلب التعويض باللغات التي يفهمها السجناء
- وضع ملصقات للأجانب تعرض المعلومات المتعلقة بمساطر التظلمات والحصول على الخدمات القنصلية.
- إحداث مصلحة شبه قانونية لتقديم الاستشارة القانونية للسجناء في البلدان ضعيفة الموارد.

تقييم مستوى الحماية ضد التعذيب والمعاملة السيئة

- إن الطبيعة المغلقة للسجون وعدم تكافؤ القوى بين السجناء وموظفي السجون تعني أن المعاملة السيئة تبقى احتمالا قائما في المنظومات السجنية أنى وجدت. ومن العناصر الأساسية الضرورية في جميع مشاريع إصلاح السجني، لا بد من وضع الآليات الكفيلة بتقليص احتمال المعاملة السيئة. وتشمل مثل هذه الآليات المراقبة المستقلة، وهيئات مستقلة تعنى بالنظر في تظلمات الأشخاص ضد الإدارة (ombudsman)، وزيارات من طرف هيئات حقوق الإنسان والإشراف البرلماني. وتتوفر آليات الإشراف على حظوظ كبيرة للنجاح إذا توفرت فيها الشروط التالية :
- الاستقلال عن السلطات السجنية
- الوصول غير المقيد إلى أماكن الاعتقال وضمان سرية الاتصال بالسجناء وأسرههم وموظفي السجون
- القدرة على نشر النتائج (مع عدم كشف بعض المعلومات ذات الطابع الأمني)
- القدرة على المطالبة بتغيير السلوكات

تقييم التغييرات على مستوى سلوك موظفي السجون

- يقع سلوك موظفي السجون في صلب المعاملة اللائقة للسجناء، بحيث تركز العديد من مشاريع الإصلاح السجني على تغيير سلوك الموظفين عن طريق تكوينهم واحتكاكهم بأنظمة سجنية وسلوكات أخرى، وإشراكهم في التغيير. ومن ثمة فتقييم آثار كل هذه الأنشطة يكتسي طابعا معقدا وتشمل الطرق التي يمكن اعتمادها ما يلي :
- استطلاع آراء الموظفين
- استطلاع آراء السجناء للوقوف على مدى تغير معاملتهم من طرف الموظفين
- تقييم بعض مظاهر السلوك السائد في السجون للتأكد من مدى اعتماد الموظفين لمقاربة مغايرة ومدى اتخاذهم لقرارات مختلفة
- معرفة آراء أسر السجناء.

” خلال الفترة الممتدة من ماي 1999 إلى شتنبر 2000، تم إنجاز برنامج مندمج بنينزي نوفورود (Nizhni Novgorod) للوقاية من الإصابة بفيروس السيدا داخل السجون، وتدبير حالات المرضى المصابين. وقد تكلل المشروع بعدة منجزات في المجالات التي شملها كما هو مبين أسفله:

أولا... أحدث المشروع تغييرا كبيرا على مستوى سلوك الإدارة في ما يتعلق بالإصابة بفيروس السيدا، حيث غيرت الإدارة...تعاملها مع الآفة من المراقبة السلبية للعدوى إلى الانخراط النشط في توفير المعلومات وتحسين العناية.....ثانيا: أسفر المشروع عن تحسين أوضاع النزلاء المصابين بالفيروس بشكل ملفت للنظر. فقد تم بناء جناح جديد للمصابين بالفيروس داخل الإقامة رقم 3 المخصصة لمرضى السل، بشكل يسمح بنقل السجناء المصابين بهذه الأمراض من المستشفى إلى الإقامة، حيث كانت ظروف العيش ملائمة جدا....وأخيرا، فقد ساهم المشروع في تحسين وعي موظفي السجون في ما يتعلق بانتقال الفيروس والأخطار المتعلقة بالتعامل مع السجناء الحاملين للفيروس.”

Herman Reyes and Paola Bollini, Evaluation of the implementation of the project of HIV prevention system of Nizhni Novgorod oblast 2000⁷

تقييم عمل هيئات المجتمع المدني

يمكن تحقق حدوث تغييرات على مستوى المؤشرات الواردة أعلاه عبر الجمع بين مؤشرات تشمل عمل منظمات المجتمع المدني. ويعد تقييم عمل هذه المنظمات عملية معقدة لأن معظم أنشطتها مبرمجة على المدى الطويل بفعل إتساع نطاق النتائج المستهدفة. ومن المؤشرات الممكنة في هذا الجانب :

- وضوح الرؤية: هل توفقت في إيصال رسالة الإصلاح الجنائي؟
- الاستراتيجية: هل تتوفر على مخطط واضح للتأثير في النقاش انطلاقا من تقييم للأنشطة الكفيلة بالتأثير على مجرياته؟
- المصداقية: هل تنجز وناثق تبعث على الاحترام وتحظى بتغطية وسائل الإعلام وتأخذها الحكومة والبرلمان بأخذ الجد؟
- الشمولية: هل تمكنت من تجاوز دائرة النشطاء الحقوقيين وهيئات القضاء الجنائي والوصول إلى جمهور أوسع مثل الهيئات النسوية والإصلاحية والمجموعات المعنية بالصحة والتربية؟

اعتماد تدابير تكرر الإدانة بعد فترة السجن

غالبا ما تتم المناداة إلى تحديد معدلات تجدد إدانة الأشخاص بعد خروجهم من السجن من أجل تقييم مستوى "نجاح" العقوبة السجنية في تحقيق الأهداف المرجوة، وهو مقترح يكتنفه بعض الإشكالات. فمقارنة معدلات العود واستنتاج الخلاصات الملائمة منها تبقى عملية صعبة أمام عدم إمكانية تحديد العدد الحقيقي للجرائم الجديدة التي يرتكبها كل الأشخاص بعد إطلاق سراحهم، باعتبار السرية التي تحيط مثل هذه العمليات. ومن ثمة فلا يمكن قياس معدلات العود بالشكل المطلوب. وبالتالي فلا يمكن الوقوف على عدد الاعتقالات وتكرار الإدانة لدى السجناء بعد خروجهم من السجن، إلا إذا توفرت قاعدة إحصائية كافية (رغم أنها قلما تكون كذلك حتى في الدول المتوفرة على قدرة إحصائية جد متطورة). إلى جانب ذلك، فالمقارنة مع معدلات تجدد الإدانة لدى دوائر قضائية أخرى ليست بالأمر السهل لأن تجميع المعطيات المتعلقة بمعدلات تجدد الإدانة يتم بطرق مختلفة وفي فترات زمنية متباينة. فبعض الدوائر القضائية تعتبر الخرق التقني للسراح المشروط بمثابة عود بينما لا تعتبره دوائر أخرى كذلك. وبالتالي، فلا يمكن مقارنة الإحصائيات وتأويلها بسهولة لأن أيا منها لا يقوم بتقييم جدية تجدد الإدانة على أساس المخالفة السابقة. فإن كان هناك تغير في معدل تجدد الإدانة في منظومة سجنية معينة، فأول سؤال يجب أن يطرحه خبراء علم الجريمة هو أنه لا يجب أن ينصب على البحث عن المظاهر الجيدة في عملها بقدر ما يجب أن يركز على مدى تغير نوعية النزلاء الذين تستقبلهم. فقد أثبتت الدراسات الميدانية أن أفضل مؤشر على إمكانية تجدد إدانة المجرمين يتجاوز مجرد السوابق الجنائية وعدد العقوبات السجنية السابقة والأصول الاجتماعية.

” إن دراسة تحليلية أنجزها قسم الأبحاث بمصلحة الجرح بكندا حول 50 دراسة تعود إلى سنة 1958 وشملت 336,052 من مختلف مرتكبي المخالفات قد أثبتت ما يلي:

- لم تخلص أي من التحاليل إلى وجود علاقة بين العقوبة السجنية وانخفاض نسبة العود.
- معدلات العود متشابهة لدى الأشخاص المحكومين بعقوبة سجنية وأولئك المحكومين بعقوبات اجتماعية
- لا وجود لعلاقة سببية بين طول العقوبات وانخفاض معدلات العود.”

Correctional Service Canada, Forum on Corrections Research 1998⁸

وبالتالي، ومع افتراض دقة المعطيات، فإن انخفاض معدلات تجدد إدانة السجناء قد يكون مرتبطاً بعدة عوامل مثل تغير نوعية النزلاء ذوي المخالفات الأقل خطورة، وتغير الظروف خارج السجن (إقلاع اقتصادي مثلاً)، وتغير سلوكيات الشرطة (الكف عن استهداف تحقيقاتهم للسجناء السابقين). إن مقارنة تجدد الإدانة عند الأشخاص الذين قضوا عقوبة سجنية وأولئك الذين قضوا عقوبة غير سجنية تتسم بطابع إشكالي هي الأخرى نظراً لاستحالة مقارنة وضع الأشخاص المدانين وأصولهم بفعل اختلاف العقوبات.

إحالات

1. Ramaswamy Sudarshan, Rule of Law and Access to Justice: Perspectives from UNDP Experience, paper presented to the European Commission Expert Seminar on Rule of Law and the Administration of Justice as part of Good Governance, Brussels, 3-4 July 2003
2. Thomas Carothers, Aiding Democracy Abroad: The Learning Curve, Carnegie Endowment for International Peace, Washington DC, 1999, p.284
3. Staging Human Rights 1: Interim Report, People_s Palace Productions, Queen Mary, University of London, May 2002
4. Evaluation of programmes promoting participatory development and good governance, Organisation for Economic Co-operation and Development, 1997, pp.86_87
5. بموجب المادة 36 من اتفاقية فيينا المتعلقة بالعلاقات القنصلية، 1963، يتعين على السلطات المحلية أن تقوم بإبلاغ جميع لعمتقليت الأجانب "بدون أي تأخير" بحقهم في إخبار قنصليتهم بخبر اعتقالهم. ويطلب من المواطن. تقوم السلطات بإشعار القنصلية فوراً وتسهيل الاتصال غير المشروط تمكين المعتقل من التواصل مع القنصلية
6. See Andrew Coyle, Humanity in Prison: questions of definition and audit, International Centre for Prison Studies, 2003, for an analysis of how to measure treatment with humanity and an audit tool
7. Hernan Reyes and Paola Bollini, Evaluation of the implementation of the project of HIV prevention and management activities in the prison system of Nizhnii Novgorod oblast, Russian Federation, Penal Reform International, 2000
8. Forum on Corrections Research, Correctional Service Canada, September 1998, vol. 10:3



وزارة الخارجية
المهبطة

المركز الدولي للدراسات السجنية (ICPS)
مدرسة الحقوق
التهاتف: 1922 7848 20 (0) 44+
الفاكس: 1901 7848 20 (0) 44+
البريد الإلكتروني: icps@kcl.ac.uk
www.prisonstudies.org London WC2B 5RL

© المركز الدولي للدراسات السجنية، 2004

كينغز
كوليج
لندن
المركز الدولي
للدراسات السجنية